

تحديات وتداعيات العولمة المالية على سوق التأمين الجزائري
(حالة اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي)

د. قندوز طارق، د. قاسمي السعيد
جامعة المسيلة

ملخص

تعتري بيئة الأعمال التأمينية الوطنية الراهنة تحديات خطيرة، تتبلور في تداعيات العولمة المالية بشقيها، تبعات اتفاقية تحرير تجارة الخدمات، وإفرازات بروتوكول الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، الأمر الذي يجعل من المسعى الحكومي للتفاعل مع المتغيرات الدولية على المحك. إن جدلية الانخراط في فلك العولمة المالية، بما فيها فتح وتحرير سوق صناعة خدمات التأمين، كما ورد في اتفاقية الشراكة الأوروبية، أصبح واقعا يفرض نفسه بنفسه لا يقبل في هذا السياق، يهدف المقال إلى توصيف وتشخيص مؤشرات الأداء الإكتتابي للجزائر (حجم الأقساط المكتتبة، نسبة الكثافة، معدل الاختراق)، وذلك على ضوء الإصلاحات الهيكلية المنتهجة، وفي ظل آثار اتفاقيةالشراكة مع الإتحاد الأوروبي.

كلمات مفتاحية : العولمة المالية، الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، الإصلاحات الهيكلية، حجم الأقساط المكتتبة، نسبة الكثافة، معدل الإختراق، سوق التأمين الجزائري.

Abstract

A serious challenges are permeating the current business environment, is reflected in the financial repercussions of globalization, in both, the consequences of an agreement of services trade liberalizing, and discharge of partnership protocol with the European Union, which makes the endeavour of the government to interact and adapt to international changes at stake.

The dialectic of engaging in the orbit of financial globalization, including the opening and editing industry market insurance services, as outlined in the partnership protocol with the European Union, it became reality imposes itself, and does not accept the confusion and hesitation.

In this context, the article aims to characterize and diagnose the underwriting performance indicators of Algeria (volume of premiums written, density ratio, penetration rate), in light of the adopted structural reforms, and in light of the effects of the general convention of the liberalization of services trade.

Keywords : financial globalization, the partnership protocol with the European Union, structural reforms, the volume of premiums written, density ratio, Penetration rate, Algerian insurance market.

مقدمة

على مدى العقدين الأخيرين من القرن الماضي، حدثت تطورات جذرية في صناعة الخدمات المالية (المصارف، التأمينات، البورصات، ... إلخ)، بحيث عملت كحافز للتسريع من وتيرة وحركية العولمة المالية، ويعتبر النمو الهائل والمضطرد في التدفقات المالية على الصعيد العالمي، والأرباح الطائلة التي حققتها الرساميل المستثمرة في الأصول المالية بشكل ملحوظ ومحسوس، فحجم المعاملات المالية زاد وتجاوز بأضعاف رقم أعمال المبادلات التجارية المتحققة في أنظمة الإنتاج الحقيقي، والإرتباط الوثيق بين سرعة نمو التدفقات الرأسمالية وعمليات التحرير المالي من أهم العوامل المفسرة للعولمة المالية.

لقد تزايدت وتعاظمت قيمة نشاط التأمينات في الآونة الأخيرة، بعد تحرير التبادل التجاري الدولي في قطاع الخدمات المالية، من خلال ما عرف بإتفاقية الجاتس الرامية إلى إلغاء كل أشكال الدعم والحماية الحكومية، وقد قطعت الدول المتقدمة أشواطا كبيرة في مجال الصناعة التأمينية، على غرار الولايات المتحدة الإمريكية والإتحاد الأوروبي واليابان، التي أخضعت هذا القطاع لمنطق إقتصاد السوق، المرتكز على تطبيق القواعد المنهجية العلمية الصحيحة فيما يتصل بنشر البصيرة الضمانية، ووفرت لها المناخ الملائم للاستغلال الأمثل والاستخدام العقلاني والرشيد لعوامل الإنتاج (رأس المال الفكري، السيولة المالية، الأساليب التسييرية، شبكة المعلومات والاتصالات، ... إلخ).

يعود تقدم أسواق التأمين العالمية على غيرها، إلى مجموعة شروط إقتصادية وميكانيزمات تقنية، تحكم عملها وتسهم في هذا التفوق والتفاوت، فهي الأقرب للسوق النموذجية، فاستقراء الشواهد الميدانية تؤكد بما لا يدع مجالا للشك، أن سوق التأمين الجزائري تتخلله جملة من القيود الداخلية، وتختلجه سلسلة من العقبات الخارجية، التي أثرت سلبا في دالتي العرض والطلب، وضآلة الحصيلة الإجمالية لشركات القطاع، ومنه تدهور تنافسية مؤشري الكثافة والاختراق، يأتي هذا بالرغم من الإصلاحات الرامية إلى تمهيد الطريق نحو التحول إلى إقتصاد السوق، ويعزو الخبراء أهم أسباب تباطؤ وتيرة نمو القطاع باحتلاله مراتب دنيا مقارنة بالأسواق العالمية إلى عديد المشاكل والصعاب.

يعد قطاع التأمين واحدا من تلك القطاعات الذي يتأثر بالمتغيرات العالمية نظرا لأنه صناعة دولية، ومن المتوقع في ظل علاقة عدم التكافؤ الحالي بين الاقتصاديات التأمينية للدول المتقدمة والنامية، أن تتحول الأخيرة إلى أسواق مستهلكة لخدمات التأمين القادمة من الدول الصناعية الكبرى، إذا لم تتخذ الخطوات الجادة والمدروسة وفي التوقيت المناسب، لتقوية موقفها التنافسي والتعامل مع السوق المفتوحة بكل مخاطرها، وليست الجزائر بمنأى عن هذه التحديات.

عرفت التأمينات الوطنية تحولات عديدة منذ الاستقلال، ومرت بمراحل نوعية متتابعة في الأعوام 1963 ؛ 1966؛ 1980، تأثرت كلها بالتوجهات الاقتصادية للبلاد، وتميز العقد الأخير من القرن الماضي بعدة تطورات، كان أهمها إلغاء مبدأ التخصص في الفروع عام

1990، ثم إصدار القانون 07/95 المؤرخ في 25—1—1995 كمنعطف حاسم في مسار القطاع، ونتيجة حتمية للضغوط الداخلية والمشروطية الخارجية، إذ رخّص لشركات التأمين بممارسة جميع عمليات التأمين، وأخيرا الأمر 04/06 المؤرخ في 20—2—2006 المعدل والمتمم للأمر السابق، والذي شكل خارطة طريق لمختلف المتعاملين، وبعد عام 2006 تم تقوية الإطار التنظيمي، بنشر عدة مراسيم تنفيذية وقرارات متعلقة بمزاولة عقود الاكتتاب، مما أعطى آفاقا خصبة ونفسا جديدا للمنافسة التأمينية بين العارضين.

في هذا الشأن، كان لابد على السلطات الوصية إعادة تنظيم صناعة التأمين الوطنية، تمثلت أساساً في حزمة الإجراءات التشريعية والتدابير الإدارية كثورة إصلاحية، كلّلت في الأخير بفتح مجال التأمين عن طريق إصدار المرسوم رقم 07/95 المؤرخ في 25 جانفي 1995، كمنعرج نوعي حاسم تم على إثره إلغاء احتكار الدولة وتثبيت التنافس مع المتعاملين الخواص، من خلال السماح للشركات الأجنبية بممارسة نشاط التأمين. في هذا الإطار، ولتدارك النقائص والاختلالات التي عرفها القطاع، تمّت مراجعة قانون التأمينات، حيث أصدر المشرع الجزائري القانون رقم 04/06 الصادر في 20 فيفري 2006 المعدل والمتمم للأمر السابق، وذلك بهدف تعميق الانفتاح وتسريع وتيرة عملية تحرير السوق، الأمر الذي من شأنه أن يشكل خارطة طريق لمختلف المتعاملين، إضافة إلى وجود دواعي كثيرة ومبررات أخرى مختلفة، منها تحسين وتجويد أداء القطاع، ومواجهة تحديات الاستحقاقات الدولية، كتغير قواعد اللعبة التنافسية في بيئة القرن الحادي والعشرين، التي تتسم بالتكتلات الإقليمية والتحالفات الاندماجية بين الشركات العالمية.

انطلاقا من تشخيص تلك الأوضاع والظروف، يتخلل سوق التأمين الوطني صعوبات داخلية عديدة، ومعوقات خارجية متعددة حالت دون تطوره وتقدمه، لاسيما معاناته من نقص مستوى الوعي، يضاف إلى ذلك النظرة التحريمية السائدة لدى شرائح واسعة من التركيبة السكانية، بحيث يغذي هذه المشاكل تلك التحديات الخطيرة التي تلقي بظلالها على ازدهار وانتعاش القطاع، حيث تطرح انعكاسات كلا من اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي عدة تساؤلات حرجة، حول مدى جهوزية واستعداد المتعامل الوطني لصياغة إستراتيجيات المقاومة والاستعداد، وآليات التصدي والصمود لمواجهة المنافسة الأجنبية.

في هذا الإطار، بدأت المعالم الجوهرية لملامح معضلة البحث تبرز بكافة أبعادها وتتبلور بجميع جوانبها، ويتبادر إلى أذهاننا في هذا المقام صياغة الإشكالية التي تطرح نفسها بإلحاح كالتالي: **«هل تعتبرإتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي كمظهر من مظاهر العولمة المالية، فرصة لإنعتاق قطاع التأمين الجزائري أم تكريس لتبعيته؟»**.

في سياق متصل،تستوحي وتستمد هذه الدراسة أهميتها البالغة، من كونها جاءت في مرحلة تعرف فيها صناعة التأمين الوطنية تحولات عميقة بوتيرة متسارعة، خصوصا بعد سن القانون 04/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المعدل والمتمم للأمر 07/95 الصادر في 25 جانفي 1995، فقد أفضت الأطر التشريعية واللوائح التنظيمية الجديدة إلى التوجه نحو الإنفتاح على المنافسة الأجنبية، أين تجد الشركات المحلية اليوم نفسها في وضعية حرجة، مما يجعل مسايرتها ومواكبتها لهذه التطورات، أمر صعب وتحد كبير، على خلفية تبعات إتفاقية الشراكة الأوروبية.

المحور 1/ محاذير العولمة المالية (المبادئ والأسس)

1- ظاهرة العولمة المالية بتهديداتها ومكاسبها

لقد تعددت وتنوعت التعاريف المتعلقة بظاهرة العولمة المالية Financial Globalization، بسبب التطور التاريخي وتباين الإتجاهات والتصورات حول حيثياتها، وعموما يقصد بها «**عملية مرحلية لإرساء سوق شاملة وحصرية للرساميل، تضمحل فيها جميع العوائق الجغرافية والتنظيمية، لينتشر بذلك تحرير التدفقات المالية، بقصد تأمين أفضل توزيع لمختلف مظاهر الرساميل، بين مختلف المناطق وقطاعات النشاط، في خضم البحث عن أعلى العوائد وأدنى الأخطار**»[1]، أو «**ظاهرة مرتبطة بالتطور والتراكم المضطرد في رأس المال**»، ويقصد بها أيضا «**الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي، والتحول إلى ما يسمى بالإنفتاح المالي، مما أدى إلى تكامل وترابط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي، من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال، ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود إلى الأسواق العالمية**»[2]، وتشير أيضا إلى «**التطور الضخم في حجم التعاملات المالية على الصعيد الدولي، والتي تتجه نحو توحيد أسعار المنتجات المالية، بمختلف الأسواق المالية العالمية**»[3]، ويقصد بها كذلك «**خريطة مالية معقدة عبر خطوط الطول ودوائر العرض المالية، تسيطر عليها وحدة الزمان والمكان والعمليات مفاتيحها أدوات وأسواق مالية متجددة ومتحررة، وهي تعميم للصناعة المالية المدعومة بالتكنولوجيا كبنية تحتية على كل الفضاءات بقيادة رأس المال عابر الحدود، متعدد الجنسيات، دولي النشاط حاليا، وهي في العمق ديناميكية الرأس مالية، التي تعبر عن تطلعات رأس المال والشركات متعددة الجنسيات**»[4].

إذن يمكن أن نكتشف ونستشف أن العولمة المالية تتمثل في إلغاء العقبات التنظيمية والجغرافية، التي تحول دون إرساء سوق عالمية موحدة ومنفتحة، تضمن حرية تدفق رؤوس الأموال، ورفع وتيرة ديناميكيتها بما يحقق للمستثمرين تعظيم إيراداتهم بأدنى التكاليف. وعلى مدى العقدين الأخيرين من القرن الماضي، حدثت تحولات هيكلية عميقة وتطورات جذرية في صناعة الخدمات المالية، كتوسع نطاق النشاط المصرفي، وبزوغ ظاهرة المنافسة المحتدمة فيما بين المؤسسات المالية، على غرار البنوك والتأمينات، بحيث عملت كحافز للتسريع من حركية العولمة المالية[5].

مما سبق يمكن إيجاز وتلخيص أهم العوامل المفسرة للعولمة المالية فيما يلي[6] :

– عجز الأسواق الوطنية عن إستيعاب الكميات الضخمة من المدخرات المالية Financial Savings، فإتجهت نحو الخارج بحثا عن فرص إستثمار أكثر جاذبية من منظور التكلفة والعائد، فحدثت موجة عارمة من تدفقات رؤوس الأموال الدولية.

– إستحداث حزمة من الأدوات المالية لحماية المستثمرين من مخاطر التقلبات الحاصلة في أسعار العملات وأسعار الفائدة، على غرار المشتقات Derivatives التي تتعامل مع التوقعات المستقبلية، وتشمل المبادلات Swaps، المستقبليات Futures، القاعدة Colles، الخيارات Options ؛

– التطور المذهل الحاصل في تقنيات المعلومات والإتصالات، التي إختصرت المسافات الزمنية وإختزلت الحدود الجغرافية Geographical Boundaries، فقد أسهمت بشكل مجدي في عقلنة القرارات الشرائية والبيعية، وترصد تقلبات الأسعار في الأسواق العالمية ؛

– النمو المضطرد في التدفقات المالية على الصعيد العالمي، والأرباح الطائلة التي حققتها الرساميل المستثمرة في الأصول والموارد المالية بشكل محسوس، فحجم المعاملات المالية تجاوز بأضعاف رقم أعمال المبادلات التجارية المتحققة في أنظمة الإنتاج الحقيقي ؛

– الإرتباط الوثيق بين سرعة نمو التدفقات الرأسمالية وعمليات التحرير المالي الوطني والدولي، خصوصا مع السماح للمقيمين وغيرهم، بحرية تحويل العملة بأسعار الصرف السائدة إلى العملة الأجنبية، وإستخدامها دون تقييد في إتمام المعاملات الجارية.

2– بروتوكول الشراكة الأورو–جزائرية

في خضم التحولات والمستجدات التي شهدتها الساحة العالمية خلال العشرية الماضية، بدأ مسلسل التضارب حول المصالح يتلاشى تدريجيا، ليحل محله علاقات دولية أكثر تكريسا لمفهوم التعاون والشراكة[7]، ويقصد بإتفاق الشراكة **«إتفاق مكتوب بين الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية، بقصد تحقيق أهداف الشراكة الإقتصادية–المالية المنصوص عليها في إعلان برشلونة»**[8].

إنَّ المنطلقات الإيديولوجية الجامحة كالنفوذ والموروث الإستعماري، حيث للجزائر روابط مع شعوب الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط ضاربة في عمق التاريخ نظرا للتقارب الجغرافي بينهما، يضاف إليها العلاقات المتميزة والمصالح البراغماتية، وكثافة المبادلات والمعاملات التجارية البينية الجزائرية الأوروبية، وبعد مخاض طويل وعسير يندرج في مسار مفاوضات مشروع الفضاء الأورو–متوسطي في إعلان برشلونة لعام 1995[9]، وقَّعت الجزائر على بروتوكول الشراكة مع الإتحاد الأوروبي في فيفري 2002، الذي دخل حيز التطبيق في سبتمبر 2005، كخطوة أولى نحو عولمة الإقتصاد الجزائري، وهو المتغير الإقتصادي والمؤشر الأساسي في البيئة للشركات التأمينية، الذي يجب دراسته بعناية عند وضع أي إستراتيجية مستقبلا، لأن المنافسة ستكون قوية، وهذه التداعيات تختلف من شركة لأخرى حسب الوضعية التنافسية، إلا أنها تتراوح بين ما هو إنعكاس سلبي مؤثر مباشرة في الوضعية الراهنة للشركة، وما هو إيجابي من منظور الأثر الديناميكي[10].

المحور 2/ قطاع التأمين الجزائري من التخطيط إلى الإنفتاح

يهدف المحور إلى الوقوف على وزن سوق التأمين الجزائري ضمن الخريطة الدولية للفترة 1995–2012، ويمكن مناقشة تفاصيل هذا المحور من خلال إدراج الجداول أسفله، والتي تحوي في طياتها أجوبة لعدة تساؤلات يمكن إثارتها :

جدول -1- المؤشرات الأدائية لسوق التأمين الجزائري للفترة 1995-2012

	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
إجمالي الأقساط: مليون دينار	13028	15068	15600	16027	17139	19489	21783	28985	31311
الترتيب العالمي	-	64	66	66	68	88/69	72	68	71
معدل الكثافة : دولار للفرد	9.74	9.79	9.43	9.42	8.36	8.52	8.96	11.37	13.03
الترتيب العالمي	-	75	79	81	80	88/82	83	83	82
معدل الإختراق (٪)	0.67	0.58	0.58	0.59	0.54	0.49	0.52	0.64	0.59
الترتيب العالمي	-	76	81	84	80	86	88	86	85
	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
إجمالي الأقساط: مليون دينار	35758	41620	46474	53789	67884	77339	80660	87300	99900
الترتيب العالمي	65	64	68	71	65	70	61	64	67
معدل الكثافة: دولار للفرد	15.12	16.58	16.84	22.5	31.0	32.0	32.8	33.0	34.3
الترتيب العالمي	81	80	81	82	80	82	81	81	81
معدل الإختراق (٪)	0.6	0.55	0.55	0.57	0.61	0.7	0.8	0.7	0.67
الترتيب العالمي	86	87	86	61	86	86	67	80	85

المصدر: مديرية التأمينات بوزارة المالية، المجلس الوطني للتأمينات، مجلة سيجما السويسرية، 2013.

من الجدول أعلاه، نقدم التوصيفات والتحليلات وزوايا النظر التالية:

1- مؤشرإجمالي الأقساط المكتتبة

إرتفع رقم أعمال قطاع التأمينات الوطني بنسبة تعادل 14.1٪، بحيث بلغ 99.9 مليار دينار سنة 2012 مقارنة بعام 2011، ويفوق هذا النمو ذلك المتوقع من قبل المجلس الوطني للتأمينات الذي كان يراهن على إرتفاع بنسبة 11٪ أي 95.7 مليار دينار من منح التأمينات الممنوحة سنة 2012. وحقق القطاع سنة 2011 رقم أعمال بقيمة 87.3 مليار دينار بزيادة قدرها 7٪ مقارنة مع عام 2010، وتوجد بالجزائر حاليا 23 شركة تأمين من بينها سبع شركات للتأمين على الأشخاص. وإذا رجعنا نصف قرن إلى الوراء، فإن رقم أعمال القطاع كان يبلغ 71 مليون دينار سنة 1964، وبدأ في الإرتفاع تدريجيا حيث بلغ 10 ملايير دينار سنة1994 ، ثم 13.1 مليار دينار سنة 1995، وبعدها 41.6 مليار دينار سنة 2005، ليبلغ تقريبا 100 مليار دينار سنة 2012. ويتضح للوهلة الأولى، أن سوق التأمين الجزائري قد حقّق تطورا ملحوظا من حيث معدل النمو السنوي لإجمالي حجم الأقساط المكتتبة الذي بلغ زهاء 37٪ (أي يتوفر على هامش تطور معتبر)، منتقلا بوتيرة محسوسة ومتزايدة بلغت حدود 666٪، أي أن رقم الأعمال إنتقل

من 13028 مليون دينار تترجم قيمة 274 مليون دولار عام 1995 ليرتفع إلى حوالي100 مليار دج تترجم قيمة 1250 مليون دولار عام 2012، مسجلا إنتعاشا بإنتاج إضافي قياسي مقارنة مع السنوات الفارطة وصلت زيادته الصافية خلال نفس الفترة 86872 مليون دينار، حيث سجلت كل الفروع والشعب إرتفاعاوإنتعاشا في حجم نشاطاتها بنسب متفاوتة.

في نفس النسق التحليلي لمحتوى الجدول، يمكن القول أن الإعتماد على مؤشر معدل نمو الإنتاج الوطني من التأمينات من سنة إلى أخرى هو عامل غير حاسم في الحكم النهائي على ثمرة الإصلاحات بل مضلل، فمن الجدول نقرأ المنحى التصاعدي اللافت للنظر لعوائد العلاوات، بالإضافة إلى التحسّن النوعي لأداء المتعاملين، لكن عند رصد موقع ووزن الجزائر ضمن التأمينات الدولية نجدها بعيدة عن المعايير العالمية، حيث تحتل مراتب ذيلية متأخرة، إذ جاءت في المركز 67 من أصل 88 بلد شملته الدراسة المسحية التي قامت بها مجلة Sigma السويسرية المتخصصة في سوق التأمين الدولي المعتمدة من طرف الإتحاد الدولي لشركات التأمين بلندن في تقرير عام 2012، بحصة سوقية 0.03٪ تكاد تنعدم وتؤول إلى الصفر، وضمن سوق التأمين الإفريقي 1.61٪ فقط، حيث تحتل المركز الخامس على الصعيد القاري أي إفريقياً، والسادس على النطاق الإقليمي أي عربياً. إذن تكشف لغة الأرقام مدى ضعف الأداء الإكتتابي للشركات الناشطة بالقطاع، وما يطرح علامة استفهام وتعجب عن دور القطاعين العمومي والخاص بشكليه المحلي والأجنبي في ترقية الصناعة التأمينية بالجزائر، وما يزيد الأمر موضوعية بعيدا عن التحامل هو عدم الاستفادة من ضخ تلك الأغلفة المالية الموجهة لتمويل المخططات الخماسية للحكومة.

2– مؤشري الإختراق والكثافة

إنّ مؤشر الإختراق ضعيف جدا رغم تذبذباته، فمن 0.49٪ عام 2000 إلى 0.8٪ عام 2010 ليتقلص متراجعا إلى 0.67٪ عام 2012 مترجما بذلك الرواق 85، ليظل بعيد تماما عن المستويات الدولية والقارية المقدرة بـ 6.5٪، 3.65٪، وهذا مقابل معدلات أكثر إرتفاعا لدول الجوار. ومن ثم تبقى نسبة مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الخام بالجزائر أقل من 1٪، فهي متدنية ومقلقة بكافة المقاييس، ولا تعكس القدرات الموجودة والإمكانات المتاحة التي يتمتع بها، ولا تمثل النمو المحقق في مختلف القطاعات الإقتصادية خارج المحروقات.

وحسب المجلس الوطني للتأمينات وجمعية البنوك والمؤسسات المالية، يسهم قطاع التأمينات من خلال شركاته الـ 21 وتعاضديتيه بنسبة 3٪ فقط في تمويل الإستثمار الوطني، وقد تراجعت هذه النسبة خلال السنوات الأخيرة، لأنها إنتقلت من 3.8٪ سنة 1995 إلى 3.6٪ سنة 2005 و3.4٪ سنة 2006 لتسجل 3٪ فقط سنة 2011. حتى وإن كانت مخصصات شركات التأمين الموجهة للإستثمار قد إرتفعت بشكل ملموس خلال نفس الفترة. فقد بلغت تلك المخصصات 22.2 مليار دينار سنة 1995 قبل أن تسجل 60.4 مليار دينار سنة 2005 و66.2 مليار دينار و140 مليار دينار سنة 2011، أما الإستثمار الوطني الذي حظي بثلاثة برامج عمومية

للإستثمار منذ سنة 2001، فقد إنتقل من 580 مليار دينار سنة1995 إلى 1661 مليار دينار سنة 2005 ثم إلى 4618 مليار دينار سنة 2011.

أما مؤشر الكثافة هو الآخر ضئيل ومتواضع للغاية، ويعتبر المواطن الجزائري من أقل شعوب منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط من حيث التغطية، حيث لا تتجاوز نسبة الإكتتاب السنوي لكل جزائري 34.3 دولار للساكن عام 2012، رغم التحسن في الإنفاق خلال هذه الفترة بسبب إرتفاع أسعار المحروقات في البورصات العالمية، حيث إنتقل دخل الفرد إلى 5414 دولار عام 2012، إلا أن النسبة تبقى بعيدة مقارنة بمعظم دول العالم (المرتبة 81)، ونشير إلى أن المعدل العالمي لهذا المؤشر يقدر بـ 655.7 دولار للساكن.

مما سبق يمكن أن نستنتج بأن المؤشرات الإيجابية التي حملها قطاع التأمين الجزائري هي صورية وشكلية، وعلى ضوء هذه النتائج تبين أن القطاع أمام رهان صعب، وقد تكبد قطاع التأمين الوطني خسائر جسيمة كفرص ضائعة ومهدورة، بسبب عزوف غالبية الجزائريين عن تأمين بيوتهم ومحلاتهم وكل أنواع الممتلكات الأخرى بإستثناء السيارات، وعدم الإقبال على طلب الخدمات التأمينية له مبررات موضوعية ومسوغات منطقية، تتمثل في المشاكل المستعصية التي يتخبط فيها، والتي تكبح جماح التعاقد مع شركات التأمين في الجزائر. في نفس الوقت، هناك إمكانات إستثمارية ضخمة يتمتع بها، تؤدي إلى نموه بسرعة متزايدة، إذ يجمع الخبراء على أن سوق التأمين الجزائري يزخر بكل مقومات النهوض، فهو يمتلك مردود معتبر غير مستغل بشكل جيد مقدر بـ 7 مليار دولار (لم تصل إلى التشبّع)، وهناك مؤشرات محفزة وواعدة كقوى دافعة لتنامي قطاع التأمينات في الجزائر، بفعل تسجيل آلاف المشاريع في قطاع البنى التحتية وزيادة عدد المقاولات الصغيرة والمتوسطة وطرح منتجات جديدة في المجالات العقارية وتأمين الحياة، وتزايد عدد المتعاملين في هذا المجال.

لقد أكد إتحاد التأمين وإعادة التأمين، أن رقم أعمال القطاع، قد يرتفع بخمسة أضعاف في آفاق سنة 2020 لينتقل إلى 5 ملايير دولار أي بحوالي 400 مليار دينار، ويمكن بلوغ هذا الإرتفاع في سوق التأمينات، بفضل تنويع الفاعلين في مجال التأمينات، وبروز بنك التأمين، حيث سترتفع منحة التأمين الشهرية بالنسبة للفرد الواحد إلى 3000 دينار أي 40.5 دولار سنة 2020 وهو مبلغ يعد ممكنا. ويرى العارفون بخبايا القطاع، أن تجسيد هذه الأرقام يحتاج إلى توزان في المحفظة التأمينية، على إعتبار أن الإرتفاع في رقم الأعمال مدفوع بشكل خاص بفرع تأمين الضرر الذي يمثل 94.8٪ من البنية العامة للسوق، بينما يحوز فرع التأمين على الأشخاص على 5.2٪ فقط[11].

المحور 3/ نماذج تأمينية لمشاريع مشتركة جزائرية أوروبية

على المستوى التنظيمي، خضعت بنية السوق إلى تغيرات كبيرة نسبيا، حيث زاد عدد العارضين في السوق من 16 شركة عام 2010 إلى 23 شركة تأمين عام 2012، من بينها سبع شركات للتأمين على الأشخاص، علما أن هناك عدد من الطلبات محلية وعربية ودولية هي قيد الدراسة حاليا

لدى المديرية العامة للخزينة بوزارة المالية، وتزداد الحاجة إلى شركات التأمين الخاصة (محلية أو أجنبية أو مختلطة) لمواكبة المشاريع الإستثمارية التنموية في القطاعات الإقتصادية الأخرى.

شهد القطاع الوطني للتأمينات تسارعا في نشاطاته، وتغييراً في تقديم منتجاته مع ميلاد فروع متخصصة في التأمين على الأشخاص، الذي يعد قطاعا يتمتع بقدرات ضخمة ومردود معتبر، من شأنه تحقيق رقم أعمال أكبر مما هو عليه الآن، هذا وقد تم الإعلان عن إنشاء خمس فروع متخصصة في التأمين على الأشخاص في عام 2011، ومن شأن ذلك أن يعطي معلما جديدا للمنتجات المقترحة إلى حد الآن من طرف شركات التأمين، حتى وإن بقى القطاع الخاص لحد الساعة متخلفا عن هذا الإتجاه الجديد :

أ/ شركة التأمين والإحتياط والصحة SAPS

تعد أول شركة تأمين على الأشخاص في الجزائر، إذ دخلت الشركة الوطنية للتأمين SAPS في شراكة مع المجموعة التعاضدية لتأمين تجار وصناعيي فرنسا وإطارات وأجراء قطاعي التجارة والصناعة (ماسيف)، وبنك التنمية المحلية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية. وقد تحصلت على الإعتماد لسيرها لدى وزارة المالية يوم 10 مارس وشرعت هذه الشركة في العمل إبتداء من 21 مارس 2011، برأس مال إجتماعي يقدر بـ 2 مليار دينار، حيث 41٪ حصة ماسيف؛ 34٪ كان حصة الشركة SAA ؛ 10 ٪ حصة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ؛ 15٪ حصة بنك التنمية المحلية. ذلك طبقا للتدابير الجديدة التي جاء بها قانون المالية التكميلي لسنة 2009، والذي يفرض أن يحتفظ الطرف الجزائري بنسبة لا تقل عن 51٪ من رأسمال الشركات التي يساهم فيها الأجانب. وتمارس هذه الشركة جميع نشاطات تأمين الأفراد وإعادة التأمين وكذا جميع عمليات الإحتياط الجماعية والتسيير، وتهتم بضمان خدمات الإستشارات في مجال تأمينات الأفراد وجميع العمليات المتمحورة حول إقتناء العمارات عن طريق تشكيل ريوع عمرية.

تأسست ماسيف سنة 1960 تتوفر حاليا على 5.5 مليون مؤمّن في مجال السيارات و3.5 مليون مسكن، إضافة إلى تقديمها العشرات من المنتجات للأفراد والمؤسسات، وهي أول مجموعة فرنسية تستقر في السوق الجزائرية بعد 42 سنة من تأميم شركات التأمين الفرنسية التي كانت تنشط في الجزائر بعد الإستقلال.

ب/ أكسا للتأمين على الأضرار والحياة AXA VIE-DOMM

تتمتع برأسمال إجتماعي يقدر بـ 3 مليار دينار بنسبة 49٪ من طرف المجمع الفرنسي و36٪ من طرف الصندوق الوطني للإستثمار CNI ؛ و15٪ من طرف بنك الجزائر الخارجي BEA. باشرت الشركة الفرنسية AXA مع شريكيها، بفرعيها وهما أكسا للتأمين على الأضرار وأكسا للتأمين على الحياة، نشاطها بالجزائر يوم 11 ديسمبر 2011، وبلغت إستثمارات الشركة الفرنسية بفرعيها 5.3 مليار دينار، وقد شرعت في تسويق محفظة منتجات متنوعة على غرار التأمين على الأسفار والصحة والتأمين على حوادث الحياة وغيرها، والسيارات وعقود التأمين متعددة الأخطار المهنية إلى جانب التأمين على السكنات والمؤسسات، وتصنف الشركة الفرنسية أكسا من بين أكبر شركات التأمين العالمية[12].

المحور 4/ إفرازات وتبعات الشراكة الأوروبية بين المساوئ والمحاسن

قبل الخوض في تفاصيل هذا الموضوع، يمكن الإشارة إلى أن حجر الزاوية فيه أنه ما دام هذا هو واقع قطاع التأمين الجزائري، فإنه لا يكون العامل الجوهري في إتخاذ أي قرار بشأن الإنصهار والذوبان في العولمة المالية، على ضوء العوامل الأخرى ذات العلاقة بالمصالح الإقتصادية الأكثر أهمية Economic Interests، لأن حجم التأييد الذي تتمتع به ظاهرة الكوكبة، سيجعل أية دولة تختار عدم الإنخراط فيها في حالة عزلة دولية، وفي حالة إختيارالإندماج، فإن عليها تكييف أوضاعها مع إفرازات هذه الحركية سريعة الإيقاع والتقلب، وهذا ما هو حاصل في الواقع في إطار ما يسمى بحرب المصالح المتوحشة.

1– التأثيرات الإيجابية المتوقعة للشراكة مع الإتحاد الأوروبي

على أعقاب مستجدات تاريخ سريان مفعول إتفاق الشراكة الأورو–جزائرية، أصدرت السلطات القانون رقم 04/06 المؤرخ في أفريل 2006، بغية مجابهة تحديات المرحلة والإستفادة من مكاسبها :

– الإستثمار في الثروة الفكرية، فالجزائر متخلفة في هذا المجال، وقد تم مؤخرا تأسيس المدرسة العليا للتأمين، وفقاً لإتفاق ثنائي جزائري فرنسي رأى النور يوم 22 سبتمبر 2010، بعد تسوية الخلاف بين شركات التأمين الفرنسية ونظيرتها الجزائرية في مارس 2008، والذي يعود إلى 42 سنة أي منذ عام 1966، تم التوقيع عليها بين أربع شركات فرنسية (-AGF-AVIVAFRANCE AXAFRANCE-GROPAMA-MMA)، ونظيرتها الجزائرية (CAAR-SAA) ؛

– إنعاش الشبكة التجارية الوطنية، وترقية عقود التأمين على الأشخاص، من خلال سلسلة البروتوكولات الموقعة بين شركات التأمين والبنوك، فكلما تعززت الأواصر بينهما، قوي قطاع التأمين والعكس صحيح ؛

– قام المجلس الوطني للتأمينات بمساعدة برنامج التعاون ADEM، بعقد سلسلة ندوات وورشات عمل حول مسائل: تأمين القروض، وتسيير الخطر، وترقية الثقافة التأمينية، ومراقبة التسيير، وفنيات التسويق، ... إلخ ؛

– الإستفادة من مزايا سوق حافلة بالمنافسة، لتنمية الصناعة التأمينية على أكمل وجه، حيث سيفضي ذلك لا محالة إلى إعتناق الأساليب الإدارية العصرية على غرار الإبتكار والجودة والزبونية والبحث والتطوير.

على الرغم من تحقيق تحسن في رقم أعمال القطاع، غير أن الإتفاق المبرم بين الجزائر وفرنسا بخصوص إنهاء الخلاف بين الطرفين في مجال التأمينات، أعاد المخاوف من عودة شركات التأمين الفرنسية إلى الجزائر، بسبب عدم جاهزية شركات التأمين الجزائرية لمنافسة نظيرتها الأوروبية التي عبرت عن رغبتها القوية في العودة الفورية إلى السوق الجزائرية، مما سيضيق الخناق على شركات التأمين الجزائرية التي تعاني من تأخر كبير، سيمكن منافساتها الفرنسية والإسبانية والإيطالية والبريطانية وحتى الأمريكية من الإستحواذ على سوق التأمينات الجزائري، الذي يعد الأكثر تأخرا في منطقة المتوسط، على الرغم من الفرص القوية غير المستغلة

التي يتوفر عليها، حيث ستجد الشركات الفرنسية الأرضية مناسبة لها بفضل السيطرة شبه المطلقة للعلامات الفرنسية على السوق، حيث ستتعاقد رونو وبيجو مع شركات التأمين الفرنسية[13].

2- الإنعكاسات السلبية المنتظرة للشراكة مع الإتحاد الأوروبي

بدأت الشكوك تحوم حول قدرة الشركات العمومية، في المحافظة على إعتلائها الصدارة و الريادة، من حيث الحصة السوقية، فقد صرّح مدراء القطاع الخاص سواء المحلي أو الأجنبي عن نيتهم وعزمهم على إفتكاك سيطرة القطاع العام، تحت مظلة المنافسة الشريفة، وبلغت الأرقام التي سجّلت في الحصيلة السنوية لعام 2012 تقلص نصيب القطاع العمومي من 88٪ عام 1997، إلى 63٪ عام 2012.

لا تخل الشراكة من النقاط السوداوية بسبب المذهب المكيافيلي الطاغي على الذهنية الأوروبية، حيث تعتبر التأمينات الأوروبية أحسن جودة وأقل تكلفة، وهذا يؤدي إلى اختلال أركان اللعبة التنافسية، ومنه التأثير على المقدرة التنافسية للقطاع، لذلك فالدخول في مشاريع مشتركة وفق القاعدة التي تضمنها قانون المالية التكميلي لعام 2009 (49/51)، لتسهيل النفاذ إلى الأسواق الدولية أهم إجراء حمائي وقائي، ويمكن تلخيص أهم هذه الانعكاسات فيما يلي:

– تعتبر حصيلة شعبة التأمين الإلزامي على السيارات أهم صيغ التأمين المعروضة في السوق، ويشكل دخول الشركات الفرنسية ضربة موجعة، إذ تعتبر شركتي رونو وبيجو الرائدة بالجزائر، ومنه الارتياب من الهيمنة على هذه الحقيبة، بإعلان الوكلاء المعتمدين للسيارات عن تخفيضات سعرية، مع تقديم حزمة خدمات ما بعد البيع،كالتأمين الشامل على السيارات ضد كل المخاطر لمدة عام ؛

– الخشية من تشكيل تكتلات بين المؤسسات المالية الأجنبية العاملة بالجزائر، على غرار شركات التأمين والبنوك الفرنسية (البنك الباريسي، سوسيتي جنرال)، فهذه ملابسات لابد من الاحتراز منها والاحتياط لها ؛

– يعتبر قرار رفع الحد الأدنى لرأسمال الشركات تهديداً بالنسبة للمتعاملين الوطنيين الخواص نظرا لمحدودية صلابتهم المالية Financial Solidity، في الوقت الذي يعتبر بوابة لدخول الأجانب ؛

– السعي الأوروبي الحثيث لتوسيع الأسواق ومنافسة التكتلات الإقليمية الأخرى، ويبقى هاجس النزعة المادية البراغماتية المحض، هو المحرك الدافع للاستثمار في قطاع التأمين الجزائري، ومنه الخوف من قيام الشركات الأوروبية بعمليات ابتلاع الشركات الوطنية ؛

– الشركات الأوروبية تتصف بالموثوقية والمصداقية والمرونة أي تسويق حلول لمطالب المتعاقدين معها، تستجيب لاحتياجات زبائنها بمحافظ تأمينية مستحدثة، ناهيك عن التعاطي السريع والمعالجة الفورية للملفات الثقيلة والعالقة، المتعلقة بالحوادث الناجمة عن الأخطار الطبيعية والفلاحية والصناعية، وتقليص فترة الانتظار Waiting Period بتسديد المستحقات في فترة وجيزة (الرضا والولاء)، مقابل سوء التسيير وغياب الساحة من شركات متميزة تسييريا، الذي لا يزال ضارب بأطنابه في الشركات العمومية تحديداً.[14]

من الأهمية بمكان إجراء مقارنة بين شركة AXA الفرنسية وشركة CAAT الجزائرية، في بعض المؤشرات الأدائية، حيث نجد رقم أعمال شركة AXA يتجاوز 91 مليار أورو، و100 مليون زبون، والشركة CAAT بلغ رقم أعمالها 15.3 مليار دينار و750 ألف زبون سنة 2012[15].

وتجدر الإشارة إلى أن شركات التأمين العمومية هي صاحبة التاريخ الطويل من الإنفراد بالسوق، لكن ذلك في نظر المختصين لن يشفع لها للفوز والتغلب على الخواص، فبعد إقتحام الشركات الخاصة سوق التأمين الوطني منذ سنة 1997، فتح باب المنافسة بين العارضين على مصراعيه، والتي بدأت تشتد على عدة جبهات، ولكن الأمر الذي لا مراء فيه، هو أن الخبراء والأكاديميين مجمعون على أن المنافسة محفز وليس كابح للنمو والتطور لأي قطاع أو نشاط، ولو تمت الموازنة بين حسناتها ومساوئها لرجحت كفة المحاسن، فمثلا قام العديد من المؤمنين العموميين بإنشاء فروع متخصصة في هذا المجال والتي كانت غير متداولة بكثرة في الجزائر من قبل، كما سمحت بفتح آفاق جديدة بالنسبة للمؤمنين الجزائريين والتي دخلت معترك المنافسة الدولية في هذا المجال، مع قدوم مجموعات أوروبية وعالمية كبيرة.

إن السنوات المقبلة تمثل أكبر تحد لتطوير محفظة المنتجات التأمينية. وفي غضون انفتاح قطاع التأمين الجزائري، تولد عنه تباري تنافسي بين مجموع العارضين في جو محموم ومفعم بالمنافسة، والسوق الجزائرية مقبلة بحكم دخولها التدريجي في العولمة المالية عن طريق الاتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات، وبحكم عقد الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، تجعل من الحماية والدعم التي تطلبها الشركات العمومية، أمر غير ممكن لمواجهة المتعاملين الخواص (المحليين والأجانب) بسبب تغير قواعد اللعبة.

خاتمة

رغم مراهنة الجهات الوصية على المزاحمة والتباري بين العارضين، للإرتقاء بمكانة الجزائر ضمن سوق التأمين الدولي، على ضوء مؤشري الكثافة والإختراق خلال المدة 1995–2012، بيد أنه بعد مرور 17 سنة على تلك الإصلاحات لم يتمكن القطاع من مجاراة الأحداث الجارية في سوق التأمين العالمية، ولم يستفد البلد من مكاسب العولمة المالية، بل على العكس تنامت المخاوف من غزو الشركات الأجنبية للسوق المحلية، إذ تتميز هذه الأخيرة بترسانتها الإدارية والتسويقية المرعبة، خصوصا وأنها تستهدف إجتياح الدول النامية وبسط سيطرتها ونفوذها على أسواقها.

في سياق متصل، فإنه عند استقراء القرائن الإحصائية والشواهد الميدانية من منظور مؤشري الكثافة والاختراق، نجد مكانة الجزائر ضمن ترتيب سوق التأمين العالمي بعيدة عن المعايير والمستويات الدولية، حيث يبقى إنتاج ونتائج صناعة التأمين ببلدنا ضعيفة ومتواضعة من حيث حجم الأقساط المكتتبة، سواء في جانب تأمينات الحياة أو غير الحياة، بيد أن السلطات تراهن على حزمة القوانين والتشريعات وعلى هيئات الإشراف والرقابة، للنهوض بالقطاع وتحسين مركزه التنافسي مقارنة بالأسواق الدولية، خصوصا في غضون معطيات و

طروحات المرحلة القادمة، فالمستقبل يحوي في طياته هالة من المخاطر والتهديدات المنتظرة التي تنعكس سلبا على أداء قطاع التأمين الجزائري، تضعه في وضعية صعبة ومأزق خطير، تتنامى معه هواجس من كفاءة تلك الشركات على إبتلاع شركاتنا، كما يتضمن العديد من المكاسب المحتملة والفرص المرتقبة التي تنعكس إيجابا على شركات التأمين الوطنية.

تتمثل أهم المحاسن والمزايا المرتقبة من إنعكاسات العولمة المالية عموما واتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي تحديدا على صناعة التأمين الوطنية، في أنها تسمح لشركاتنا بتحقيق الاستفادة من الخبرة الواسعة للأجانب في ميدان التأمينات، من خلال الانفتاح الاقتصادي على سوق التأمين الجزائري، وكذلك من خلال الانتفاع من الخبرة الإدارية والفنية المفيدة في تنويع المحفظة الإنتاجية عن طريق الاحتكاك أو الشراكة أو الاندماج، الأمر الذي يضع مسؤولي هذه الهيئات على المحك الحقيقي، وعبء ثقيل لمسايرة ومواكبة هذه التبعات والمستجدات.

الهوامش و الإحالات

1- Dominique Plihon: Les enjeux de la globalisation financière, Casbah , Alger, 1997, p.68

2– عبد المطلب عبد الحميد:العولمة وإقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 33.

3- Martin P. and Helene R: Globalization and emerging markets, CPREDP 3378, London, UK, 2002, p 3.

4– عماني لمياء : العولمة المالية (ديناميكية رأس المال المالي وتطلعاته)، مجلة العلوم الإنسانية (بحوث إقتصادية)، العدد 31، المجلد 2، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2009، ص 217.

(http://revue.umc.edu.dz/ancien-site-de-la-revue/index.php/component/attachments/download/44)

5) لمزيد من التفصيل أنظر إلى :

– صالح مفتاح : العولمة المالية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 02، جامعة بسكرة، الجزائر، 2002، ص 205.

– جبار محفوظ : العولمة المالية وإنعكاساتها على الدول النامية، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، العدد 7، جامعة باتنة، الجزائر، 2002، ص ص 183–185.

(http://www.webreview.dz/IMG/pdf/18.pdf)

(6) لمزيد من التفصيل أنظر إلى :

– رمزي زكي : العولمة المالية، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، 1999، ص ص 80–81 ؛

– شذا جمال خطيب : العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية، مؤسسة طابا، القاهرة، مصر، 2002، ص ص 17–19.

(7) طالبي بدر : الشراكة الأجنبية بين النظرية والتطبيق، مجلة الإقتصاد والإحصاء، العدد 12 المدرسة الوطنية العليا للاحصاء والإقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2009، ص ص 86–87.

(8) مصطفى خشيم: إتفاقيات الشراكة الأورو–مغاربية وتأثيرها على التجارة الخارجية لبلدان إتحاد المغرب العربي، مجلة الجامعة المغاربية، العدد 7، طرابلس، ليبيا، 2009، ص 48.

(http://www.maghrebarabe.org/admin_files/Numero_7 pdf ;)

(9) لمزيد من التفصيل حول إتفاق الشراكة المتوسطية، أنظر إلى موقع الإتحاد الأوروبي

(http://europa.eu.int).

(10) أنظر إلى المقالات المنشورة في المجلات العلمية التالية :

– زعباط عبد الحميد: الشراكة الأورو متوسطية وأثرها على الإقتصاد الجزائري، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 1، جامعة الشلف، الجزائر، 2002، ص ص 53–55 ؛

http://www.univ-chlef.dz/renaf/Articles_Renaf_N_01/article_02.pdf)

– خليفي عبد النور : الشراكة الإقتصادية الأورو–متوسطية (المنجزات والعوائق)، مجلة دراسات إقتصادية، العدد 15، مركز البصيرة، القبة، الجزائر، 2010، ص ص 103–126 ؛

– عابد شريط: واقع الشراكة الإقتصادية الأورو–متوسطية مع دول المغرب العربي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 21، قسنطينة، الجزائر، 2004، ص ص.107–122 ؛

– عبد الحق جنان: إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وأثره على ثقافة المؤسسة الإقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2009، ص ص 79–80.

(11) لمزيد من التفصيل أنظر إلى المراجع العلمية التالية :

– رشيد بوكساني : إصلاح وواقع سوق التأمين الجزائري، مجلة الإصلاحات الإقتصاديةوالإندماج في الإقتصاد العالمي، العدد 1، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2006، ص ص 57–59.

- Mokhtar Naouri : Etude sur le marché Algérienne des assurances <<un fort potentiel à exploiter>>, Revue Algérienne des assurances, Edition UAR, N°4, 2001, p 16 ;
- Sigma (N°6/2001)(N°2/2013), L'assurance dans le monde en 2000-2012 (http://www.suissre.com/Sigma) (Consulté le 5-3-2011) ;
- Bulletin des assurances (N°14/2011)(http://www.cna.dz/bulletin14/pdf) (Consulté le 1-7-2011)
- Marché des assurances en Algérie <<le taux d'évolution>>, Revue l'actuel international NRA (les nouvelle revues Algériennes), N°77, Alger, 2007, pp 18-19 ;
- Dossier (le marché des assurances et l'assurance dans la mondialisation), Investir Magazine, N°26, Alger, 2008, p 49 ;
- François-Xavier Albouy : L'Algérie est un marché facile à développer, L'argus de l'assurance, N°6965, 2006, p 21 ;
- Abdelmadjid Messaoudi: Libéralisation, Conseil national des assurances, 4ème Forum des assurances d'Alger,Hôtel El Aurassi, 2005 ;
- Abdelmadjid Messaoudi: Situation et défis du secteur des assurances, 4ème Forum des assurances d'Alger,Hôtel El Aurassi, 2005.

12– تمت الإستعانة بالمادة العلمية الرقمية التالية :

– الموقع الإلكتروني للشبكة الإخبارية الإقتصادية الجزائرية (http://www.aenn-news.tv) ؛

– الموقع الإلكتروني لجريدة المساء (http://www.djazairess.com/elmassa/36184) ؛

– الموقع الإلكتروني لجريدة الأمة (http://www.djazairess.com/eloumma/18082) ؛

– الموقع الإلكتروني لوكالة الأنباء الجزائرية (http://www.djazairess.com/aps/107575) ؛

- TALA, CAARAMA et SAPS sont nées !, Bulletin n°15, 2ème Trimestre, 2011 (http://www.cna.dz/bulletin15/pdf) ;
- Agrément de trois sociétés spécialisées en assurance de personnes (http://www.cna.dz/index.php?option=com_content&task=view&id=2479&Itemid=214).

(*) حسب المركز الوطني للإعلام والإحصاء، فإن السيارات الفرنسية تأتي في المركز الأول من حيث السيارات المستوردة من طرف الجزائر. وبلغت مبيعات مجمع رونو الذي قام بإنشاء أول مصنع للسيارات في الجزائر 115502 سيارة في سنة 2012 بقيمة 91.8 مليار دينار. وتحتل علامة بيجو المركز الثاني بـ 65756 سيارة بقيمة 61.7 مليار دينار،أما المرتبة الثالثة فعادت لصانع السيارات الكوري هونداي بـ 51048 سيارة بقيمة 33.8 مليار دينار

(13) أنظر إلى المراجع التالية :

- Mohammed Seba: Le marché des assurances n'est pas encore mur, Le point économique, N° 47, Algérie, 2006, pp.2-7

– مجلة أخبار المالية، وزارة المالية، بن عكنون، الجزائر، الأعداد 10/7/6، 2008

14– الموقع الإلكتروني للشركة الدوليةآكسا (http://www.axa.fr)، والموقع الإلكتروني للشركة الجزائرية للتأمين الشامل (http://www.caat.dz) .